C

C 98/INF/14

المؤتمر العام

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما

A

الدورة الخامسة والعشرون

روما ، ١١-١٩٨٩/١١/٣٠

الجوانب الواردة في سياسات المنظمة وبرامجها وميزانياتها وأعمالها الرامية الى الاسهام في تحقيق التنمية القابلة للاستمرار

مرفق طيا نسخة معدلة من الوثيقة المشار اليها أعلاه التى كان المجلس قد بحثها فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٨ (CL 94/6) ثم جرى تحديثها فى وقت لاحق وقدمت الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى يوليو/ تموز ١٩٨٩ والجمعية العامة للأمم المتحدة فى أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٩. وتقدم هذه الوثيقة باعتبارها معلومات أساسية للوثيقة C 89/2 sup. 2.

W/Z5278/AR

A E

الأمم المتحدة

89/343

Distr.
GENERAL

A/44/339/Add.4
E/1989/119/Add.4
11 September 1989
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/CHINESE/ENGLISH/
FRENCH/SPANISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البند ٨٣ (و) من جدول الاعمال المؤقت*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٩
البند ٧ (و) من جدول الاعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : البيئة

التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية القابلة للإدامة والسليمة بيئيا

إضافة

تقرير مقدم من منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة

الجوانب الواردة في سياسات المنظمة وبرامجها وميزانيتها واعمالها الرامية إلى الإسهام في تحقيق التنمية القابلة للإدامة

المقدمة

١ - اعد التقرير التالي استجابة لقراري الجمعية العامة للامم المتحدة ١٨٧/٤٢ و ١٨٦/٤٢ وقرار المؤتمر العام للمنظمة ٨٧/٩ . وقد درس مجلس المنظمة نسخة موسعة من هذا التقرير (الوثيقة CL 94/6) ، في دورته الرابعة والتسعين ، التي عقدت في روما (١٥ - ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨) . وخلال الفترة الفاصلة بين اجتماع المجلس وانعقاد الدورة الحالية للجمعية العامة ، طرات عدة تطورات جديدة في المنظمة تجدر الإشارة إليها . ولذا تعرض هذه الوثيقة في جزءين ، يتناول الجزء الاول التطورات الجديدة ، في حين يضم الجزء الثاني نسخة مختصرة ومعدلة بصورة طفيفة لوثيقة المجلس السابقة .

* A/44/150 .

الجوانب الواردة في سياسات المنظمة وبرامجها وميزانيتها وأعمالها الرامية الى الاسهام في تحقيق التنمية القابلة للاستمرار

المقدمة

١ - أعد التقرير التالي استجابة لقرارى الجمعية العامة للأمم المتحدة رقمى ١٨٧/٤٢ و ١٨٦/٤٢ وقرار المؤتمر العام للمنظمة رقم ٨٧/٩ . وقد درس مجلس المنظمة نسخة موسعة من هذا التقرير (الوثيقة CL 94/6)، فى دورته الرابعة والتسعين، التى عقدت فى روما (١٥-١٩٨٨/١١/٢٥). وخلال الفترة الفاصلة بين اجتماع المجلس وانعقاد الدورة الحالية للجمعية العامة، طرأت عدة تطورات جديدة فى المنظمة تجدر الاشارة اليها. ولذا تعرض هذه الوثيقة فى جزءين، يتناول الجزء الأول التطورات الجديدة، فى حين يضم الجزء الثانى نسخة مختصرة ومعدلة بصورة طفيفة لوثيقة المجلس السابقة.

أولا - التطورات الجديدة

٢ - اقترحت تغييرات هامة فى أعمال المنظمة فى مجال الموارد الوراثية والتنوع البيولوجى والتى تتناول القضيتين المتلازمتين المعنيتين بالصيانة والاستخدام بدلا من تبنى منهج ضيق يعنى بالصيانة فقط. وتستند هذه المقترحات الى النظام العالمى للصيانة وتوافر الموارد الوراثية النباتية واستخدامها لدى المنظمة الذى يدعمه بالفعل ١٢٠ بلدا. ويوفر النظام العالمى، فى الوقت الحاضر، الاطار القانونى، التعهد الدولى للموارد الوراثية النباتية، والمحفل الدولى، هيئة الموارد الوراثية النباتية، والآلية المالية، الصندوق الدولى للموارد الوراثية النباتية.

٣ - وكانت هيئة الموارد الوراثية النباتية قد طلبت، فى دورتها الثالثة التى عقدت فى الفترة ١٧-٢١ أبريل/نيسان ١٩٨٩، من المدير العام أن يقدم لمؤتمر المنظمة تفسيرا متفقا عليه للتعهد الدولى للموارد الوراثية النباتية ومشروع قرار للموافقة على مفهوم حقوق المزارعين، الأمر الذى يوفر آلية متوازنة لضمان اشتراك الجهات المتبرعة والجهات المستخدمة للتنوع البيولوجى فى المنافع المستمدة منه. وينشأ هذا المفهوم من الدور الهام والمستمر الذى يضطلع به المزارعون فى صيانة الموارد الوراثية النباتية وتحسينها وتوفيرها. كذلك طلبت الهيئة باجراء دراسات عن " الأنظمة الابتكارية غير الرسمية " ، حتى يتسنى التوصل الى فهم أفضل للعملية التى يستطيع بها المزارعون والأشخاص غير المتخصصين ادارة الموارد الوراثية وتداولها لاستخلاص المنافع النوعية منها.

٤ - وفى عام ١٩٨٩ اعترفت الدورة العاشرة للجنة الزراعة، ومجلس المنظمة فى دورته الخامسة والتسعين، بضرورة التوسع فى المحافظة على الموارد الوراثية الحيوانية وتحسين استخدامها. وطالبا بعقد مشاورة للخبراء لبحث الجوانب الفنية والقانونية

والمالية والتنظيمية الكثيرة لعملية وضع برنامج عالمى للموارد الوراثية الحيوانية، مع مراعاة امكانية ادماج البنيات الأساسية التنظيمية فى نظام واحد يأخذ فى الاعتبار العلاقات والاحتياجات التى تقوم بين مصايد الأسماك والحياة البرية. وسوف تعقد هذه المشاورة فى الفترة من ٢٦ الى ٢٨ سبتمبر/أيلول ١٩٨٩. كذلك أكدت لجنة الزراعة والمجلس تأييدهما لجماعة العمل التابعة لهيئة الموارد الوراثية النباتية المعنية بدراسة امكانية أن تنشئ المنظمة نظاما عالميا للموارد الوراثية، يشمل الموارد الوراثية الحيوانية. وسوف تجتمع جماعة العمل فى الفترة من ٢٣ الى ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٩.

٥ - وتجرى التحضيرات لعقد الدورة السابعة لمجموعة خبراء المنظمة المعنية بالموارد الوراثية الحرجية، فى مدينة روما فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٩. وقد عدلت عضوية هذه المجموعة لمراعاة الاختصاصات الموسعة لصيانة الموارد الوراثية النباتية فى مواقعها الطبيعية، والنتائج الجديدة التى أسفرت عنها التكنولوجيا الحيوية الحرجية. كما بذلت جهود أخرى من خلال خطة العمل الخاصة بالموارد الوراثية النباتية لدعم أعمال الصيانة القطرية.

٦ - وتسند المنظمة أولوية متقدمة لبرنامجها الخاص بتوزيع المبيدات واستعمالها بطريقة آمنة، حيث أن هذه المبيدات تمثل جانبا كبيرا من المواد الكيماوية السامة التى تدخل التجارة الدولية. وتتركز جهودها على تنفيذ مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستعمالها التى ووفق عليها فى عام ١٩٨٥. وتهدف المدونة الى تحسين عمليات تنظيم المبيدات وتسويقها واستعمالها فى البلدان الأعضاء من أجل حماية صحة الانسان، والبيئة.

٧ - وقد اتخذت خطوات أخرى من أجل تعزيز المدونة، ولاسيما من خلال ادراج مبدأ الموافقة المسبقة عن علم فيها. وينص هذا المبدأ على ضرورة عدم المضى فى الشحن الدولى للمبيدات التى فرض حظر عليها أو قيود شديدة لحماية صحة الانسان أو البيئة دون موافقة السلطات القطرية المعنية فى البلد المستورد، حيثما تكون هذه الموافقة مطلوبة، أو بما يتعارض مع قرارات هذه السلطات. وعلاوة على ما يوفره مبدأ الموافقة المسبقة عن علم من منافع للتجارة والاستعمال العاديين، فانه يمكن أن يسهم مساهمة كبيرة فى منع دفن المواد الكيماوية السامة فى البلدان النامية. وقد قامت المنظمة، فى أعقاب المشاورة الحكومية التى عقدت فى يناير/كانون الثانى ١٩٨٩، بتعديل مقترحاتها الخاصة بالموافقة المسبقة عن علم، ووافقت عليها لجنة الزراعة والمجلس ومن المقرر تقديمها لمؤتمر المنظمة فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٩ لاعتمادها. وقد تعاونت المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على نحو وثيق لضمان اتساق الأحكام الواردة فى مبدأ الموافقة المسبقة عن علم فى مدونة السلوك مع تلك الأحكام الواردة فى

" خطوط لندن التوجيهية بشأن تبادل المعلومات عن المواد الكيماوية فى التجارة الدولية " . وتجرى المناقشات بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل وضع برنامج مشترك لتنفيذ مبدأ الموافقة المسبقة عن علم .

٨- وعلى الرغم من أن اختصاصات المنظمة فى مجال التنمية القابلة للاستمرار قد بدأت مع بداية العمل بدستورها، فانها تدرك بأن هناك الكثير مما يمكن انجازه من خلال مواءمة السياسات والبرامج لكى تعالج على نحو أفضل القضايا القديمة ولكى تبدأ بمعالجة القضايا الجديدة . ولقد بدأت المنظمة فى اتخاذ الخطوات وسوف تستمر فى اتخاذها فى المستقبل القريب فى هذا الشأن. وفى عام ١٩٨٨، وافق مجلس المنظمة فى دورته الرابعة والتسعين على تعريف التنمية القابلة للاستمرار الذى يرد فى موقع لاحق من هذا التقرير ، وتتجه المنظمة فى الوقت الحاضر نحو وضع استراتيجية تنفيذية للتنمية القابلة للاستمرار. وسوف يبحث المؤتمر فى دورته الخامسة والعشرين (نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٩) وثيقة عن " التنمية القابلة للاستمرار وادارة الموارد الطبيعية". كما سيبحث المؤتمر استعراض البرنامج العادى الذى يتضمن قضايا البيئة والتنمية القابلة للاستمرار. وتتضمن ميزانية الفترة المالية ١٩٩٠ - ١٩٩١ عنصرا عن التنمية القابلة للاستمرار. وسوف تعقد المنظمة فى المستقبل القريب اجتماعا مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمناقشة المسائل المتصلة بالزراعة القابلة للاستمرار، وذلك للتحضير لمؤتمر البيئة والتنمية المقرر عقده فى ١٩٩٢، حيث من المتوقع أن تحتل القطاع الزراعى والقضايا المتعلقة به مكانا بارزا فى هذا المؤتمر.

٩ - وقد استكملت المنظمة ورقة تحدد موقفها من التأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية على الانتاج الزراعى والحرجى والسمكى، وبدأت فى وضع هذه المشكلة فى اعتبارها فى اطار أعمال البرنامج العادى. وتشمل الأعمال الجديدة نشاطات تتعلق بالتأثيرات المحتملة لارتفاع مستوى البحر وتغير المناخ على الزراعة . وتشترك المنظمة بصفة منتظمة فى الاجتماعات التى يعقدها الفريق الحكومي الدولى المعنى بالتغيرات المناخية ، وتقدم الدعم لهذا الفريق من خلال ما توفره من بيانات ومن خلال اعداد الوثائق الخاصة بعمله .

ثانيا - نسخة منقحة من وثيقة المجلس رقم CL 94/6

١٠- عرّفت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية مفهوم التنمية القابلة للاستمرار بأنه عملية تغيير تقوم فيها عملية استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات وترشيد التنمية التكنولوجية والتغيرات المؤسسية بتلبية احتياجات الحاضر دون النيل من القدرة على الوفاء باحتياجات الأجيال المقبلة . كما تعنى أساسا بضمان أن يكون لمعيار الاستمرارية تأثيره على اتجاهات وأنماط عملية التنمية بأسرها .

١١ – ونظرا لتطور مفهوم التنمية القابلة للاستمرار، واتساعها بما يتجاوز اختصاصات المنظمة وأعمالها، أجازت مجموعة العمل الخاصة المنبثقة عن المنظمة والمعنيّة بالتنمية القابلة للاستمرار التعريف العملى التالى :

" التنمية القابلة للاستمرار هى ادارة قاعدة الموارد الطبيعية وصونها، وتوجيه عملية التغير التكنولوجى والمؤسسى على نحو يضمن اشباع الاحتياجات الانسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة. وهذه التنمية القابلة للاستمرار (فى قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك) هى التى تصون موارد الأراضى والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، وهى غير قابلة للتدهور بيئيا، وتتسم بالصلاحية الفنية وبالجدوى الاقتصادية، بل ومقبولة اجتماعيا" .

١٢ – وتعنى المنظمة منذ وقت طويل بالعديد من مقومات مايعرف الآن " بالتنمية القابلة للاستمرار" ، سواء كانت منفردة أو مترابطة. اذ تدرج المادة الأولى من دستور المنظمة بين وظائف المنظمة " صيانة الموارد الطبيعية، واتباع الطرق المحسنة للانتاج الزراعى ". يضاف الى ذلك أن الأهداف الواردة فى ديباجة دستور المنظمة وهى " رفع مستويات التغذية ومستويات المعيشة"، و " تحسين الكفاءة فى انتاج جميع المنتجات الغذائية والزراعية وتوزيعها" و " النهوض بحالة أهل الريف" تسهم جميعا فى تحقيق التنمية القابلة للاستمرار. كذلك تتفق سبعة أهداف من الأهداف الثمانية طويلة الأجل المحددة فى البرنامج الرئيسى ٢-١ " الزراعة" فى برنامج العمل والميزانية، اتفاقا مباشرا تقريبا مع مفهوم التنمية القابلة للاستمرار على النحو الذى حددته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية.

١٣ – ومن بين أوجه القصور التى تلازم أى هيكل برنامجى موضوع أنه قد لا يعكس تماما، بل وأحيانا مايطمس الارتباطات والأولويات القطاعية، ولا يستثنى من ذلك برنامج العمل والميزانية للمنظمة. لذلك فان هذا التقرير يستخلص من مختلف البرامج الفرعية تلك النشاطات التى تتعلق بالتنمية القابلة للاستمرار على النحو الوارد فى الفقرتين ٤و٥ أعلاه. وما البرنامج الفرعى فى المنظمة الخاص بالبيئة والطاقة الاّ مثال على مختلف الأنشطة ذات الصلة بالمفهوم الأوسع للتنمية القابلة للاستمرار من خلال مجموعة العمل المشتركة بين المصالح المعنية بالبيئة والطاقة .

١٤– ويبحث هذا التقرير سياسات المنظمة وبرامجها وميزانيتها والأنشطة التى تسهم فى تحقيق التنمية القابلة للاستمرار. وباختصار، فان التركيز ينصب على البرنامج العادى فى المنظمة، على الرغم من ذكر بعض الأمثلة أيضا من النشاطات الميدانية التى تمول من خارج الميزانية. وبالنظر الى وجود علاقة وثيقة بين البرنامج العادى والبرامج الميدانية، فان تنفيذ سياسات المنظمة وبرامجها ذات الصلة بالتنمية القابلة للاستمرار يجرى أساسا على المستويين الاقليمى والقطرى .

١٥ – ويبلغ مجموع مايخصصه البرنامج العادى للنشاطات التى تسهم فى تحقيق التنمية القابلة للاستمرار فى ١٩٨٨/١٩٨٩ قرابة ١٦ مليون دولار. ومع ذلك ينبغى النظر الى هذا الرقم فى ضوء عدد من الايضاحات اللازمة لازالة اللبس، أولها أنه مادامت نشاطات المنظمة ذات الصلة بانتاج الأغذية وتخفيف حدة الفقر فى الريف تسهم بصورة عامة فى التنمية القابلة للاستمرار، فقد روعى اختيار تلك النشاطات التى تقع داخل اطار تعريف المنظمة " للتنمية القابلة للاستمرار" . (الفقرة ٥). وثانيا أنه حتى فى الحالات التى تسهم نشاطات محدّدة أو عناصر برنامجية معينة فى التنمية القابلة للاستمرار مباشرة، يكون من الصعب تحديد النسبة الدقيقة المخصصة لها فى اطار التنمية القابلة للاستمرار. وثالثا أن الموارد المخصصة لنشاطات محددة تشير فقط الى التكاليف الموضوعية المباشرة لتلك النشاطات .

١٦ – ومن ثم ينبغى النظر الى الملايين الستة عشر من الدولارات التى تشير التقديرات الى أنها تمثل قيمة نشاطات البرنامج العادى للمنظمة والتى تتصل بالتنمية القابلة للاستمرار خلال الفترة ١٩٨٨–١٩٨٩ على أنها رقم متحفظ. وهناك بالاضافة الى ذلك، ٨٨ مشروعا من مشروعات برنامج التعاون الفنى ذات نشاطات تقع فى نطاق التنمية القابلة للاستمرار، وقد ووفق عليها أو يجرى تنفيذها خلال الأشهر الستة الأولى من هذه الفترة المالية .

السياسات والتخطيط

١٧ – على الرغم من أن اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية قد أضفت على مصطلح " التنمية القابلة للاستمرار" بعدا أوسع، فانه ليس مفهوما جديدا. وقد جاء دستور المنظمة منذ مايزيد على ٤٠ عاما مشتملا على الملامح الأساسية المتعلقة بالتنمية الريفية وصيانة الموارد الطبيعية . وقد تطورت سياسات المنظمة بمرور السنين بحث أصبحت تستوعب الجوانب المتعددة الأبعاد للتنمية القابلة للاستمرار– ولاسيما مقوماتها الايكولوجية والاجتماعية والاقتصادية، وأن تستجيب لما يبرز من مشكلات تتصل بها. فمثلا، أدى توافر دلائل على ظهور آثار سيئة تترتب على استعمال المبيدات الى أن تحول المنظمة محور سياساتها بعيدا عن التركز على عنصر واحد يتمثل فى الاستراتيجيات المرتكزة على المبيدات الى استراتيجيات الادارة المتكاملة للمبيدات التى تقوم على الالمام بديناميه الآفات والحدود التى تقع بعدها الأضرار الناجمة، واستخدام مجموعات مناسبة من أساليب الزراعة والمكافحة البيولوجية والمبيدات وأصناف النباتات المقاومة للأمراض لزيادة فعالية المكافحة المستمرة مع استخدام مقادير أقل من المبيدات .

١٨ – وتتناول سياسات المنظمة المقومات الخمسة الرئيسية التى يرتكز عليها التعريف العملى للتنمية الزراعية القابلة للاستمرار – كل منها على حدة أو بمجموعها – على النحو الوارد فى الفقرة ٥ سالفة الذكر. فسياسات المنظمة الخاصة بصيانة التربة

والمياه تتألف من ثلاثة جوانب رئيسية : التوسع فى تخطيط استخدام الأراضى، وتشجيع نظم الانتاج السليمة ايكولوجيا فى مجال انتاج المحاصيل والغابات ومصايد الأسماك، واتباع منهج متكامل لتنمية موارد المياه . وينصب اهتمام سياسات المنظمة على الوقاية وليس على العلاج فيما يتعلق ببعض النشاطات مثل صيانة التربة، وصون الموارد الوراثية للنباتات والغابات والحيوان، وادارة مستجمعات المياه .

١٩- وتتركز السياسات الرامية الى تحقيق التنمية غير المؤدية الى تدهور البيئة على برامج مثل نظام الادارة المتكاملة للآفات (التى سلفت الاشارة اليه، ونظام التغذية المتكاملة للنبات. ويقدم الدعم فى هذه الحالة الأخيرة الى أساليب اعادة استخدام المواد العضوية، والتثبيت الحيوى للآزوت، واستخدام الأسمدة المعدنية بكفاءة .

٢٠- وتعنى سياسات المنظمة الساعية الى تحقيق الملاءمة الفنية بطائفة واسعة من الموضوعات من بينها تعزيز شبكات البحوث الزراعية من خلال تنمية القوى العاملة فى مجال البحوث، وتوسيع هذه الشبكات وكذلك توسيع نطاق التعاون الثنائى أو شبه الاقليمى فى مجال البحوث. وتشجع المنظمة، بوصفها الجهة المشتركة فى رعاية الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، المراكز الدولية للبحوث الزراعية بحيث تواثم بين نشاطاتها وبين متطلبات صغار المزارعين والبيئات الحدّية .

٢١- ومن شروط اتباع الممارسات السليمة بيئيا والابقاء عليها، أن تثبت هذه الممارسات جدواها الاقتصادية بالنسبة للمزارعين ورجال الغابات وصيادى الأسماك. وهكذا تتمثل سياسات المنظمة فى تشجيع الممارسات الجديدة التى تعنى بصون الموارد فى اطار نظم الزراعة المتبعة، وفى سلسلة تسويق المدخلات/ المخرجات ومن خلال تحديد أسعار مجزية للمنتجات .

٢٢- ويتعلق البعد النهائى للتنمية القابلة للاستمرار باقبال المجتمع عليها. وهو بعد وثيق الصلة بالفقر فى الريف الذى يمثل سببا أساسيا من أسباب تقويض التنمية . وتتمثل سياسات المنظمة الخاصة بمعالجة هذه المسائل فى الجهود التى تبذلها لتمكين المزارعين والمعدمين الذين يفتقرون الى الموارد من الحصول على الأسباب التى تكفل لهم زراعة قدر أكبر من الأغذية أو الوقود أو المستلزمات الأخرى أو شراءها دون اللجوء الى الاستغلال الجائر للبيئة . وتشجع المنظمة على ادخال التغييرات المؤسسية الرامية الى استصلاح الأراضى وتحسين الائتمان، وزيادة مشاركة السكان فى عملية صنع القرار، وزيادة دمج المرأة فى عملية التنمية .

٢٣- وتتمثل سياسات المنظمة الرامية الى تحقيق التنمية القابلة للاستمرار فى القرارات الصادرة عن أجهزتها الرياسية وفى وثائقها المتعلقة بالسياسات مثل برنامج عمل المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية، والميثاق العالمى للتربة،

والتعهد الدولى للموارد الوراثية النباتية، واستراتيجية ادارة مصايد الأسماك وتنميتها، ومدونة السلوك الدولية الخاصة بتوزيع المبيدات واستعمالها، وخطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية، وميثاق الأمن الغذائى العالمى، وكل منها يغطى عنصرا مهما من عناصر " التنمية القابلة للاستمرار".

٢٤- فالتخفيف من حدة الفقر فى الريف كان هو الموضوع الرئيسى للمؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية الذى عقدته المنظمة فى عام ١٩٧٩. ولايزال برنامج عمل هذا المؤتمر يوفر الاطار لسياسات المنظمة المتعلقة بالتنمية الريفية الساعية الى القضاء على الفقر، وتضمن الحصول على الأرض، وتشجيع المشاركة الشعبية، وادماج المرأة فى التنمية، والاهتمام بالارشاد والتدريب الزراعيين، وتوفير فرص الاستخدام غير الزراعى فى الريف. وأكد المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية ضرورة العمل على زيادة فرص الحصول على نصيب عادل من ثمار التنمية، مع زيادة المشاركة فى جميع جوانب التنمية الزراعية والريفية - وهى الموضوعات التى اهتم بها المؤتمر العالمى للبيئة والتنمية كموضوع رئيسى للتنمية القابلة للاستمرار.

٢٥- ويضم الميثاق العالمى للتربة الصادر عن المنظمة عام (١٩٨٢) اطار السياسات التى تتبعها المنظمة فى مجال تحسين استخدام الأراضى، وقد أدرجت هذه السياسات المتعلقة بالتنمية القابلة للاستمرار فى برامج المنظمة. اذ تقتضى التنمية القابلة للاستمرار منهجا متكاملا ومتعدّد التخصصات لتخطيط استخدام الأراضى، ويلقى هذا المنهج الدعم من جانب مجموعة العمل المشتركة بين المصالح فى المنظمة المعنية بتخطيط استخدام الأراضى. أما الخطوط التوجيهية التى أعدت بالفعل فسيجرى اختيارها خلال هذه الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ لتقديم مجموعة توجيهات لمساعدة البلدان فى مجال التخطيط.

٢٦- وترمى سياسات المنظمة دائما الى ضمان جمع الموارد الوراثية وصونها وتقييمها وتوفيرها للاستخدام بلا قيود، وقد انعكس ذلك فى مؤتمر المنظمة لعام ١٩٨٣ الذى وافق على اصدار التعهد الدولى للموارد الوراثية النباتية. كذلك أنشئت هيئة للموارد الوراثية النباتية لكى تكون بمثابة المحفل الذى تجرى بداخله المناقشات والمفاوضات بشأن المسائل المتصلة بصيانة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها، ومتابعة تنفيذ مبادئ التعهد الدولى. وفى عام ١٩٨٧ أنشأ مؤتمر المنظمة صندوقا دوليا للموارد الوراثية النباتية لتوفير الدعم من أجل الحفاظ على الجينات الوراثية واستخدامها على الصعيد العالمى.

٢٧- وتضم استراتيجية ادارة مصايد الأسماك وتنميتها لعام ١٩٨٤ السياسات والأولويات ذات الصلة بالتنمية القابلة للاستمرار فى مجال مصايد الأسماك بما فى ذلك صيانة موارد الأسماك فى المياه البحرية والداخلية وترشيد استغلالها، وتقديم المعونة الى البلدان فى مجال تخطيط مصايد الأسماك الصغيرة وتربية الأحياء المائية وتنميتها، وترويج

استخدام الأسماك فى التغذية. وتجرى الآن الاستعراضات الخاصة بالسياسات القطرية مع مراعاة اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار لعام ١٩٨٢، والخدمات الاستشارية فى مجال تخطيط مصايد الأسماك وتشريعاتها، كما يجرى تعزيز تنمية مصايد الأسماك الصغيرة وتربية الأحياء المائية.

٢٨- وتعكس خطة عمل الغابات الاستوائية لعام ١٩٨٥ الأهداف التى ترمى سياسات المنظمة الى تحقيقها فى مجال تنمية الغابات وصيانتها. أما مجالات الأولوية فى هذه الخطة فهى على النحو التالى: (١) الغابات فى مجال استخدام الأراضى وتشمل صيانة قاعدة الموارد وادماج الغابات فى النظم الزراعية، (٢) التنمية الصناعية المعتمدة على الغابات، وتطوير الصناعات والتقنيات المناسبة والحد من الهدر، (٣) زيادة امدادات حطب الوقود، وتنفيذ برامج استغلال الطاقة الخشبية دون الاضرار بالبيئة، (٤) صيانة النظم الايكولوجية للغابات الاستوائية وتشمل الموارد الوراثية النباتية والخاصة بالحيوانات البرية، و (٥) تشجيع اقامة المؤسسات المناسبة وحفز المشاركة السكانية لتحسين ادارة الغابات وصيانتها واستغلالها.

٢٩ - وتأتى جهود المنظمة الرامية الى وضع مدونة سلوك دولية لتوزيع المبيدات واستعمالها، بالتشاور مع الوكالات الأخرى، على أثر وقوع أحداث أخرى كثيرة على مدى ٢٥ عاما. وتشتمل تلك المدونة التى اعتمدها المؤتمر العام للمنظمة فى عام ١٩٨٥ على السياسة الدائمة للمنظمة، والتى ترمى الى زيادة الثقة الدولية فى توافر المبيدات اللازمة لتحسين الزراعة والصحة العامة ووضع قواعد لهذه المبيدات وتسويقها واستعمالها. وتقدم المنظمة المساعدات للبلدان فى مجال تنفيذ هذه المدونة، ورصد هذا التنفيذ. كما يقدم البرنامج الاستشارى الذى أنشئ مؤخرا والخاص بقوانين المبيدات مساعداته للبلدان فى هذا المجال.

٣٠- ويشتمل الميثاق العالمى للأمن الغذائى على المبادئ التى وردت فى مذكرات التفاهم الدولية السابقة والاتفاقات الخاصة بالأمن الغذائى. وهو يؤكد مجددا الالتزام بضمان تعزيز قدرة السكان على انتاج الأغذية الأساسية التى يحتاجون اليها أو تيسير حصولهم عليها. ويدعو الميثاق الحكومات الى اتخاذ التدابير لتحقيق الأمن الغذائى، وزيادة الانتاج، وزيادة استقرار تدفق الامدادات وتحسين فرص حصول الفقراء على الغذاء.

٣١- وتهدف سياسة المنظمة الى ادماج الاعتبارات البيئية فى عملية التنمية على نحو ملائم. وقد نوقشت هذه المسألة مؤخرا أثناء المؤتمر الاقليمى السادس عشر لأوروبا التابع للمنظمة، حيث ساعد البحث المعنون " دمج الجوانب البيئية فى الزراعة والغابات وسياسات مصايد الأسماك فى أوروبا" على ابراز الحاجة الى زيادة التوفيق بين متطلبات البيئة وسياسات التنمية.

٣٢- ويعتبر جرد الموارد الطبيعية وتقييمها شرط من شروط التخطيط السليم للتنمية القابلة للاستمرار. وسوف يستمر العمل الرائد للمنظمة فى مجال تقييم طاقات الأراضى لاعاشة السكان خلال هذه الفترة المالية عن طريق تطوير أساليب تقييم الطاقات المحصولية والسكانية من خلال تحليل المناطق الزراعية - الايكولوجية. ويجرى الآن تحديث خريطة التربة فى العالم بالتعاون مع اليونسكو والمعهد الدولى لمراجع التربة ومعلوماتها، والمعاهد الوطنية للتربة. ويجرى حاليا استكمال مطبوع رئيسى عن تقييم الأراضى على حين يجرى ترويج الأساليب الحديثة لتقييم موارد الأراضى والمياه عن طريق المطبوعات والتدريب. وسوف تستعرض آثار التغيرات المناخية طويلة الأجل على موارد المياه. كما يجرى الآن وضع تقييم لطاقة موارد الرى المستخدمة فى الرى فى بعض الأقاليم الفرعية فى أفريقيا.

٣٣- وتشدّد سياسات المنظمة على اتباع منهج متكامل ازاء تنمية المياه لأغراض الرى، يشمل الاهتمامات المتعلقة بالقابلية للاستمرار مثل نوعية المياه والأراضى (التغدق والملوحة) والمياه والصحة (الأمراض التى تنقلها المياه) واعادة استخدام مياه الصرف فى أغراض الرى، وايلاء الاهتمام الى شبكات الرى الصغيرة النطاق واستغلال الطاقة الموجودة حاليا (مع الحد من النتائج المضرة بالبيئة)، وزيادة كفاءة استخدام المياه، وزيادة مشاركة المزارعين فى ادارة مياه الرى. ويشتمل تقرير" مشاورة لومى " عن الرى فى أفريقيا التى نظمتها المنظمة فى ١٩٨٧ العديد من هذه المبادئ. ويجرى الآن التخطيط للتنمية المتكاملة لموارد المياه خلال هذه الفترة المالية فى أفريقيا وآسيا، مع التركيز على شبكات الرى الصغيرة النطاق، الى جانب وضع البرامج الخاصة بالنهوض بادارة المياه، وزيادة مشاركة المزارعين والمنظمات غير الحكومية فى الزراعة المروية وزيادة مشاركة المرأة فيها.

٣٤- وبدأت المنظمة فى استخدام أساليب " تقييم آثار المشروعات على البيئة " بحيث يجرى استعراض ورصد المشروعات ذات الآثار الضارة بالبيئة. وسوف تتخذ الخطوات الرامية الى تلافى الآثار البيئية السلبية أو التخفيف من حدتها. وسوف يولى اهتمام خاص بتعزيز الطاقات داخل المنظمة وفى المؤسسات القطرية من أجل هذا الغرض.

٣٥- ويتمثل الاتجاه الرئيسى لسياسات المنظمة فيما يتعلق بالطاقة الريفية فى زيادة امدادات مصادر الطاقة التقليدية والمتجدّدة واستخدامها لمواجهة المتطلبات المتزايدة للقطاعين الزراعى والريفى. وتسلك نشاطات المنظمة فى هذا المجل منهجا متكاملا يعتمد على تقييم الطاقة وتخطيطها وعلى التنمية التقنية للطاقة وذلك لخلق الاطار السليم لتقنيات الطاقة غير المركزية الخاصة بالتنمية الزراعية والريفية. ويجرى ادماج المنهجية الخاصة بتخطيط الطاقة الريفية فى كتيب ارشادى عن التدريب من المقرر صدوره خلال هذه الفترة المالية، ليكون أساسا للمعونة الفنية ولنشاطات التدريب.

٣٦- ويوفر نظام المعلومات الجغرافية شبكة متكاملة من المعلومات الخاصة بتخطيط موارد الزراعة والغابات ومصايد الأسماك. وسوف تبدأ خلال هذه الفترة المالية عملية

لاعادة تقييم الوضع والاتجاهات فى مجال الموارد الحرجية، وسوف تؤدى هذه العملية الى اعداد تقييم عالمى للغابات فى عام ١٩٩٠. وسوف يشهد نظام معلومات صيانة الغابات والبرارى مزيدا من التطوير.

صيانة الموارد الطبيعية وادارتها

٣٧- تقدّم المنظمة الآن معونتها الى البلدان فى مجال صياغة استراتيجياتها القطرية والاقليمية كمتابعة لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لصيانة الموارد لعام ١٩٨٠ وذلك بالتعاون مع الاتحاد الدولى لصون الطبيعة والموارد الطبيعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتقدّم المنظمة مساعداتها فى اعداد استراتيجيات الصون القطرية لبلدين خلال الفترة المالية ١٩٨٨-١٩٨٩، كما تتعاون فى وضع استراتيجية اقليمية لصيانة الأراضى الغدقة فى أفريقيا الغربية. وتتولى المنظمة الآن وضع استراتيجية لصيانة التربة واستصلاحها فى أفريقيا، وسيبدأ العمل فى وقت قريب فى وضع خطة مماثلة لبلدان اقليم آسيا والمحيط الهادى.

٣٨- ونظرا الى أن مساحات كبيرة من الأراضى تضيع سنويا بسبب الملوحة والصودية، يجرى الآن اعداد كتيب بالتوجيهات والارشادات بشأن ادارة الأراضى المتأثرة بالملوحة وادارة الأراضى التى تروى بالمياه ذات النوعية المنخفضة، على أن يتبع ذلك بنشاطات ميدانية. ويجرى الآن بحث خيارات لتحسين الأراضى البور بتكاليف زهيدة، ولاسيما الأراضى الرطبة والأراضى المتأثرة بالملوحة. وتقدم المعونة الآن فى الشرق الأدنى الى الشبكة الاقليمية المعنية بالأراضى الجبسية، كما يجرى اعداد كتيب ارشادى عن ادارة الأراضى الجبسية.

٣٩ - وفيما يتعلق بموارد المياه، أعد مطبوع يعرض المعايير والخطوط التوجيهية الخاصة بالاستخدام المأمون للمياه الحدية والمياه المهدرة فى أغراض الرى. وسيجرى حصر تكنولوجيات الرى وتقييمها لتيسير تحديد تقنيات العمل وطرقه وأساليبه والتدريب عليها. وسيستمر تقديم الدعم بشأن الجوانب الصحية لتنمية المياه، وذلك بالاشتراك فى فريق الخبراء المعنى بادارة البيئة لمكافحة الأمراض التى تنقلها الحشرات المشترك بين منظمة الصحة العالمية /ومنظمة الأغذية والزراعة/وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى. كما سيتواصل تقديم الخدمات الاستشارية للحكومات بشأن الجوانب الصحية لتنمية المياه. وتولت المنظمة مسؤولية اعداد وثيقة خاصة بمنظومة الأمم المتحدة بشأن موارد المياه وامكانيات استمرارها والمقترحات الخاصة بذلك لتقديمها الى برنامج مشترك بين الوكالات سيعقد فى التسعينات.

٤٠ - وقد صدرت كتيبات ميدانية من ادارة تجمعات المياه. ويقدم الدعم للشبكات الاقليمية للتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية فى مجالات التدريب بالاضافة الى الوسائل السمعية والبصرية لنشر التقنيات المجربة لصيانة المرتفعات. ويتواصل تقديم

الدعم الفنى لعدد من المشروعات المتكاملة لادارة تجمعات المياه. ويوضح المشروع المشترك بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى " لدعم ادارة تجمعات المياه فى آسيا " كيفية الجمع بين ادارة تجمعات المياه والانتاج الحرجى والغذائى وتنمية المجتمع المحلى ومشاركة السكان فى الادارة، والصيانة والرصد. وقد وضعت خطوط توجيهية بشأن تقييم الأراضى الحرجية لمساعدة المسوءولين عن التخطيط لاستخدام الأراضى. ويجرى اعداد خطوط توجيهية لرصد وتقييم مشروعات صيانة أراضى المرتفعات. وعقدت فى عام ١٩٨٨ مشاورة بشأن مشاركة السكان فى صيانة المرتفعات لاقليم آسيا والمحيط الهادى.

٤١ - وترمى نشاطات المنظمة فى مجال ادارة الحياة البرية والمناطق المحمية الى زيادة مشاركة المجتمعات المحلية فى الادارة، فتزداد بذلك الفوائد التى تجنيها المجتمعات المحلية من هذه الموارد الى جانب تأكيد دورها فى المحافظة على بقاء هذه الموارد واستمرارها. وسوف يجرى جمع وتحليل البيانات الخاصة بالقيمة الاقتصادية للحياة البرية ودورها فى الأغذية والتغذية، كأساس للتخطيط المتكامل. وسوف تواصل المنظمة تقديم المستلزمات الفنية من خلال مشروع اقليمى لتعزيز شبكة المراتع الوطنية ومراتع الحيوانات البرية فى أمريكا اللاتينية، الى جانب مواصلتها النشاطات الترويجية والتدريبية الموجهة الى شبكة مماثلة فى أفريقيا، وذلك بناء على طلب بلدان شبه الاقليم الخاص بموءتمر تنسيق التنمية فى أفريقيا الجنوبية.

٤٢ - وتجرى صيانة الغابات وادارتها فى المناطق القاحلة ومكافحة التصحر من خلال تقييم المشاكل، وعقد الندوات القطرية، والارشاد والتدريب، وانشاء وتعزيز شبكات التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية المعنية بتثبيت الكثبان الرملية، وانشاء الأحزمة الواقية واستخدام الأشجار والشجيرات فى النظم الزراعية المختلطة بالغابات والمراعى. وسوف تصدر خطوط توجيهية خاصة بالوقاية من حرائق الأشجار ومكافحتها وادارة الغطاء الخضرى من أجل انتاج حطب الوقود.

٤٣ - وصدرت دراسات عن الادارة القابلة للاستمرار فى الغابات الاستوائية الرطبة فى آسيا وأفريقيا، ويجرى اعداد نفس هذه الاستعراضات لأمريكا اللاتينية. كما صدرت دراسة عن صيانة غابات المنغروف فى جنوب شرق آسيا وادارتها بالاضافة الى كتيب عن رسم الخرائط الخاصة بغابات المنغروف وحصرها. ويتواصل تقديم الدعم الفنى والتنفيذى للمشروعات الميدانية فى مجال ادارة الغابات الطبيعية بما فى ذلك المنغروف وصيانتها فى الكثير من البلدان. ويجرى تنفيذ مشروعات عن الصيانة والتنمية القابلة للاستمرار للخيزران والراتنج فى آسيا.

٤٤ - كما يجرى الآن اعداد استعراض عن امكانيات موارد مصايد الأسماك على المستويات القطرية والاقليمية والعالمية، وادخال بعض التحسينات على منهجية تقييم الموارد السمكية ونقل هذه المنهجية الى البلدان النامية ومواءمتها مع ظروفها. وسوف تقدم

الخدمات التحليلية والاستشارية الى البلدان من أجل النهوض بموارد الأسماك فى بحيراتها، وأنهارها وبحيراتها الشاطئية ومصاب أنهارها وضمان استمراريتها. وسوف يساعد المشروع شبه الاقليمى " تخطيط المصايد الداخلية، وتنميتها وادارتها فى أفريقيا الشرقية " البلدان الساحلية الواقعة على البحيرات الكبرى فى أفريقيا الشرقية فى تطوير وادارة الموارد السمكية المشتركة. وستدخل التحسينات على أساليب ادارة مصايد الأسماك فى البحيرات الشاطئية، كما ستوضع التصميمات الكمبيوترية من أجل تحسين ادارة مصايد الأسماك الشاطئية .

المحافظة على التنوع البيولوجى واستخدامه

٤٥ - الموارد الوراثية هى ميراث للبشرية، وتوجد معظم مراكز التنوع الوراثى فى الأقاليم الاستوائية وشبه الاستوائية من الكرة الأرضية. وتتعرض قواعد الجينات الآن للنضوب السريع، ولذا فان صون هذه الموارد يأتى فى مقدمة الاهتمامات العالمية العاجلة. وفى ضوء أهداف التعهد الدولى للموارد النباتية الوراثية سوف تتركز الجهود نحو انشاء شبكة عالمية منسقة لبرامج الموارد الوراثية الدولية القطرية والاقليمية والدولية، تضم مجموعات قاعدية ونظاما عالميا للمعلومات يربط بين الشبكات القائمة.

٤٦ - وسوف يستخدم الصندوق الدولى للموارد الوراثية النباتية، الذى أنشئ فى ١٩٨٧، بالدرجة الأولى فى تعزيز جهود الحكومات القطرية، واستكمال الجهود التى بدأها بالفعل المجلس الدولى للموارد الوراثية النباتية وبقية المنظمات. وسيجرى دعم الجهود التى تبذلها البلدان فى مجال السياسات والاستراتيجيات الرامية الى تعزيز الموارد الوراثية النباتية بما فى ذلك تقييم المجموعات وتحسين اكثار النباتات وتوفير التدريب التكميلى. وسوف يستمر تقديم المساعدات الى المشروعات الميدانية التى تمول من خارج الميزانية لمساعدة البلدان فى انشاء مرافق بنوك الجينات الوراثية واستخدامها بكفاءة. وسوف تنظم الدورات التدريبية الاقليمية فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا حول صيانة واستخدام الموارد الوراثية النباتية ذات الأهمية الاقليمية. كذلك تبذل الجهود لاقامة شبكة دولية من المجموعات الأساسية فى بنوك الجينات .

٤٧ - كذلك أخذ التنوع الجينى للغابات فى التلاشى السريع، ويرجع ذلك أساسا الى تدمير النظم البيئية الطبيعية. وسوف تقدّم المعونة الى المؤسسات القطرية من أجل تقييم المواد الجينية وشراء البذور. وستوضع الترتيبات مع المؤسسات القطرية لتبادل موارد الجينات الوراثية وتحسينها وصيانتها خارج الموقع. وسوف يولى اهتمام زائد الى الصيانة فى المواقع الطبيعية وذلك من خلال تقديم المعونة الى البلاد فى مجال انشاء الساحات الرائدة للجمع بين صيانة الموارد الوراثية واستخدامها على أساس قابل للاستمرار. وسوف يستمر العمل فى مجال السياسات والمجال الفنى من خلال فريق الخبراء التابع للمنظمة المعنى بموارد الجينات الوراثية الحرجية، على حين ستواصل المشروعات

الميدانية تقديم الدعم الى هذا العمل كما هو الحال بالنسبة للمشروع الاقليمى فى أفريقيا المسمى "صيانة الموارد الوراثية للأنواع الخشبية متعدّدة الاستخدام" وسوف ينشر كتيب عن صيانة الموارد الوراثية فى مواقعها الطبيعية.

٤٨ - ورتب لتقديم الدعم الى البلدان التى لديها بنوك للموارد الوراثية الحيوانية حيث يمكن تخزين المادة الوراثية بالتبريد لفترة طويلة. وتنظم هذه البنوك على أساس التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية. وقد أنشئت فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. كما نظم بنك عالمى لبيانات الموارد الوراثية الحيوانية فى جمهورية المانيا الاتحادية حيث يمكن لجميع البلدان أن ترسل بيانات عن الخصائص الوراثية وعن نتائج التعدادات والمسوح. ويمكن لجميع البلدان والمستخدمين الآخرين الحصول على بيانات هذا البنك. ويجرى تطوير التكنولوجيا الحيوية المستخدمة فى الموارد الوراثية الحيوانية لمساعدة البلدان النامية على انشاء شبكات اقليمية بهدف توجيه عمليات البحوث والتطوير نحو حل المشكلات القطرية والاقليمية.

٤٩ - وتسعى عمليات صيانة الموارد الوراثية السمكية الى حماية التنوع البيولوجى فى المخزونات السمكية الطبيعية والمستزرعة عن طريق حماية البيئة المائية. ويتطلب ذلك وضع منهج شامل لتنمية أحواض الأنهار وادارة المصايد الطبيعية والمستزرعة. كما تسعى الى حماية الأنواع المائية الأصلية من أن تحل مكانها أنواع وافدة أقل قيمة منها ومن الأمراض التى قد تأتى معها بصورة عرضية. وقد صدرت دراسة فنية (الدراسة رقم ٢٩٤ من الدراسات الفنية لمصايد الأسماك لدى المنظمة) بعنوان " ادخال أنواع المياه الداخلية على الصعيد الدولى "، وتورد هذه الدراسة قائمة بجميع حالات ادخال الأنواع السمكية التى تعيش فى المياه اداخلية فى جميع أنحاء العالم وتحليل تأثيراتها. وقد وافقت الهيئة الاستشارية لمصايد الأسماك الداخلية الأوروبية، أثناء دورتها الرابعة عشرة (بوردو، فرنسا ١٩٨٦) على مدونة سلوك للتقليل من أخطار ادخال الأنواع الوافدة، وتجرى الآن دراستها من جانب هيئات المصايد الداخلية الاقليمية فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا لتطبيقها فى هذه الأقاليم.

ادارة نظم الانتاج

٥٠ - تشجع بعض برامج المنظمة نظم الانتاج التى تحقّق التوافق بين النمو والقدرة على الاستمرارية فى ظل مختلف الظروف الايكولوجية، وهناك بحث أعدته لجنة الزراعة فى ١٩٨٧ عن " زيادة انتاجية المناطق الجافة "، استعرضت فيه مختلف الخيارات التى يمكن تنفيذها. وتقدم المعونة الآن الى البلدان فى مجال تطوير ممارسات ادارة التربة والأخذ بها وذلك فى اطار النظم الانتاجية القائمة. وثمة اقبال متزايد الآن فى الأقاليم التى تسودها ظروف زراعية وايكولوجية متباينة على تطبيق نظام الدورات الزراعية بين البقول العلفية والحبوب لتحسين الانتاج ونظم ادارة التربة. ويقدم الدعم الفنى الى " شبكة

الاكتفاء بالقدر الأدنى من الحرث فى المناطق شبه القاحلة فى أمريكا اللاتينية" . ويجرى الترويج الآن لاقامة شبكة مماثلة فى أفريقيا، بدعم من دورتين قطريتين للتدريب فى مجال ادارة التربة فى هذين القطرين. وسوف تنفذ دراسة متعددة التخصصات من جانب المؤسسات القطرية بشأن ايجاد بدائل للزراعة المتنقلة بما فى ذلك الجمع بين زراعة الأشجار المعمرة المنتجة للأغذية وبين زراعة أشجار المحاصيل النقدية، وسوف تنفذ التوصيات التى تسفر عنها من خلال المشروعات الميدانية.

٥١ - ويستند منهج المنظمة الخاص بتحليل نظم الزراعة وتنميتها الى التعرف على جوهر المفاهيم الخاصة بالأسر والمجتمعات الزراعية والوقوف على مشاكلها، وتحديد الأولويات النسبية لكل من الربحية والانتاجية والاستقرار والمساواة والقدرة على الاستمرار. ويجرى الآن ادخال المنهجيات ضمن مواد التدريب التى سيجرى اختبارها ميدانيا خلال هذه الفترة المالية. وتجرى الآن دراسات عن تطور نظم زراعية بعينها بمرور الوقت فى بعض بلدان اقليم آسيا والمحيط الهادى، من المقرر أن يتبعها عقد حلقة دراسية عملية فى ١٩٨٩ عن الاستمرارية والتغير داخل نظم الانتاج. وسيطبق منهج النظم الزراعية فى مجال تخطيط استخدام الأراضى فى بلدين يواجهان مشاكل التعرية الحادة .

٥٢ - ويولى المزيد من الاهتمام الآن الى المحاصيل التقليدية والى التنويع المحصولى داخل النظم المحلية. والمستجلبة للزراعة المختلطة. ويولى اهتمام خاص أيضا الى زراعة الجذور والدرنات داخل اطار النظم الانتاجية كوسيلة لتعزيز الأمن الغذائى على مستوى الأسرة الزراعية والمجتمع المحلى، مثلما يحدث فى المشروع الاقليمى المشترك بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى الخاص " بانتاج الجذور والدرنات والموز الأفريقى والموز وتنميتها فى افريقيا الاستوائية". وهناك تحول ملموس فى مجالى الزراعة والغابات نحو ادماج الغابات والأشجار على نحو أوسع فى نظم استخدام الأراضى لانتاج الأغذية، والأعلاف وحطب الوقود، ويجرى الآن الجمع بين زراعة المحاصيل والأشجار المعمّرة وتربية الحيوان فى الحدائق المنزلية بنجاح فى عدد من البلدان، على حين يجرى بنجاح تنفيذ مشروعات ادماج تربية الحيوان مع مزارع جوز الهند فى اقليم الكاريبى والمحيط الهادى.

٥٣- الموارد العشبية والعلفية ، وهى تشمل الأشجار العلفية، ويمكن استخدامها فى زيادة الانتاج الحيوانى ووقاية البيئة. وتحاول المنظمة تطوير الأنماط الأخرى للانتاج الزراعى الى جانب تنمية المراعى والأعلاف. وتشتمل هذه النشاطات على تحسين موارد الرعى فى الأقاليم القاحلة وشبه القاحلة مع التأكيد على استخدام أشجار الأعلاف البقولية التى تلائم تلك المناطق، وتوزيع الأنواع النباتية ذات القدرة الأكبر على التكيف مع المناطق المتأثرة بالأملاح، كما هو الحال فى الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ويجرى التدريب العملى داخل المساحات المخصصة للبيانات العملية الرائدة. وسوف يتركز العمل فى مجال انتاجية الأراضى العشبية وتقنياتها القادرة على التكيف مع النظم الايكولوجية المعينة، مثل

المناطق الجبلية من جبال الهيمالايا وبلدان منطقة الأنديز، وينسحب ذلك أيضا على الأشجار العلفية وشجيراتها. وسوف يستمر العمل فى مجال انتاجية الأراضى العشبية وتربية الحيوان فى السهل. وسيولى مزيد من الاهتمام الى تشبيت الآزوت حيويا مع تطوير الأنواع البقولية (كأشجار الأعلاف، والمحاصيل العلفية، والبقول الرعوية) فى برامج تحسين الرعى كما هو الحال فى المغرب.

٥٤- وتقوم نظم الزراعة المتنقلة والزراعة المختلطة بالغابات بادماج الغابات مع استخدام الأراضى فى الزراعة. ويجرى الآن اعداد دراسات عن اراحة الغابات بصورة طبيعية أو اصطناعية، الى جانب اعداد مسح عن النظم الحرجية المختلطة بالرعى والمشروعات الحرجية الناجحة متعدّدة الأغراض (مثل احياء الزراعة المتنقلة فى مدغشقر) كأساس لتحسين الزراعة المتنقلة وتشبيتها. وتجرى الآن زراعة حطب الوقود داخل النظم الزراعية والغابات القزوية من خلال المشروعات الحرجية للمجتمع المحلى. وثمة منهج متكامل متبع الآن لتنمية نظم غابات المنغروف والنظم الحرجية الساحلية، وكذلك تنويع الانتاج داخل النظم الايكولوجية الجبلية.

٥٥- وفى قطاع مصايد الأسماك، تقدّم المعونة الفنية المباشرة والارشاد الزراعى، فى مجال تربية الأحياء المائية، كما يقدّم اليها الدعم عن طريق نشاطات التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية تحت اشراف الأجهزة الاقليمية المعنية بمصايد الأسماك. وتوفد الآن بعثات استشارية، وتنفذ مشروعات ميدانية لادماج تربية الأحياء المائية داخل نظم زراعية مختارة، ويقدم اليها الدعم فى مجال البحوث الزراعية والارشاد الزراعى. وهناك مشروع ميدانى شبه اقليمى خاص بالمنهجيات والمعونة لادماج الأحياء المائية داخل نظم الزراعة صغيرة النطاق لايزال الآن فى بداياته الأولى داخل اقليم موءتمر تنسيق التنمية فى أفريقيا الجنوبية. كما تقدم المعونة من أجل تحسين ادارة مصايد أسماك الخزانات الصغيرة.

تطوير التكنولوجيا وتطبيقها

٥٦ - يمكن ادراج جميع أنشطة المنظمة تقريبا الخاصة بالنهوض بالتكنولوجيا فى قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك ضمن التعريف الواسع للتنمية القابلة للاستمرار - من حيث أن هذه القطاعات تساعد على رفع الدخول وتعزيز الأمن الغذائى للسكان الريفيين، بينما تعمل فى الوقت ذاته على حماية الموارد الطبيعية. ومع ذلك لم يعتمد هذا التعريف، بغية التركيز على التقنيات التى تسعى واعية الى تحقيق الاستمرارية، أو التى تسعى الى تحسين وتنويع نظم الانتاج القائمة أو التقليدية الرامية الى تحقيق الاستمرارية وزيادة كفاءتها وتحقيق الاستقرار لها.

٥٧ - ويمكن للتكنولوجيات المتقدمة أن تسهم فى تحقيق التنمية القابلة للاستمرار. وينطبق ذلك على نشاطات المنظمة فى مجال تكنولوجيا الاستشعار عن بعد العاملة

بالحاسبات الآلية، ورسم المناطق الأيكولوجية الزراعية، والأرصاد الجوية التى تسهم جميعا فى تقييم ورصد الموارد مما يساعد بدوره على النهوض بادارة موارد الزراعة ومصايد الأسماك والغابات وصونها. ويمكن للتكنولوجيا الحيوية أن تساعد على تحسين الزراعة، والانتاج النباتى والحيوانى، ونظم الزراعة البعلية والمروية، والمحاصيل الغذائية وغير الغذائية، والزراعة فى المناطق المتميزة والحدية، سواء زراعة الأراضى أو تربية الأحياء المائية. وسوف تستخدم التكنولوجيا الحيوية كذلك فى تحسين أساليب التصنيع، بما فى ذلك تطبيق عمليات التخمير المحسنة لزيادة الاستفادة من المخلفات على مستوى القرية.

٥٨- ويمكن أن يضطلع استخدام التقنيات المتقدمة للنظائر المشعة بدور مهم فى تعزيز استمرارية الانتاج من موارد معينة. وتشتمل نشاطات المنظمة، التى تنفذ بالاشتراك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى فيينا، على اجراء البحوث على خصائص مختلف الأنواع من حيث تثبيت الآزوت حيويا، فتزيد الغلة من أصناف الأرز والبقول عالية التكيف مع البيئة، من خلال الطفرات المستحثة، كما تستخدم الطرق النووية وطرق اختبارات المناعة من أجل تحسين التكاثر الحيوانى، ولمكافحة الأمراض وزيادة الاستفادة من الأعلاف، ورصد مستويات التلوث بمخلفات المبيدات. وتستخدم هذه التقنيات فى مكافحة الحشرات والآفات (وخاصة عن طريق تعقيم الحشرات)، وذلك للمساعدة فى مكافحة ذبابة فاكهة البحر المتوسط ومرض التريبانوزوما الحيوانى، على سبيل المثال، مما يحرر مساحات كبيرة من الأرض يمكن استغلالها فى تحقيق التنمية القابلة للاستمرار.

٥٩- وفيما يتعلق بخصوبة التربة واستخدام الأسمدة، فان برنامج المنظمة بشأن النظم المتكاملة لتغذية النباتات هو خير مثال على تطويع واستخدام تكنولوجيات معروفة فى تحقيق التنمية القابلة للاستمرار. وثمة نشاطات تسعى الى زيادة كفاءة الأسمدة وتطوير النظم المتكاملة لتغذية النباتات لكى تحقق مستويات الانتاج المحصولى المطلوبة من خلال التطبيقات التى تجمع بين مصادر المغذيات النباتية من داخل المزرعة وخارجها. وتشتمل النشاطات تطوير التقنيات التى تلائم ظروف بعينها، ونقلها الى المزارعين عن طريق مشروعات المساعدات الفنية، وتقديم المشورة واعداد المطبوعات عن الاستخدام الكفء للأسمدة، وبشأن استخدام المصادر البديلة والتكميلية للمغذيات النباتية من خلال تثبيت الآزوت حيويا، وادارة مخلفات المحاصيل واعادة استخدام المخلفات العضوية. وتشمل هذه النشاطات اقامة معامل الانتاج والملقحات على نطاق ضيق واجراء النباتات العملية على تثبيت الآزوت حيويا لانتاج البقول العلفية ولتحسين المراعى، واستخدام التقنيات التى تعتمد على الطحالب الزرقاء والخضراء مثل الأزولا والسيسبان فى زراعة الأرز.

٦٠ - وتشجع المنظمة على استخدام الادارة المتكاملة للآفات كلما كان ذلك ممكنا. وتجمع الادارة المتكاملة للآفات بين العديد من طرق مكافحة الآفات فى أفضل مزيج من تدابير المكافحة. ومن بين الأهداف الرئيسية استخدام أساليب المكافحة الطبيعية الى جانب

الاستخدام الرشيد للمبيدات. وتحدد المنظمة الأوضاع المؤدية الى اتباع الادارة المتكاملة للآفات، وتضع المشروعات التى تناسب هذه الأوضاع. ويجرى فى الوقت الحاضر تنفيذ مشروع ميدانى رئيسى تموله الأراضى الواطئة واستراليا خاص بالادارة المتكاملة لآفات الأرز فى جنوب شرق آسيا. وتشتمل المشروعات القطرية على القطن وجوز الهند. وتقوم المنظمة حاليا بتطوير برامج للادارة المتكاملة للآفات التى تصيب الخضر وغيرها من المحاصيل التى يسهل معها التعرف على حالات سوء استخدام المبيدات أو الاسراف فى استخدامها. ومن بين النشاطات الأخرى فى مجال وقاية النباتات خلال الفترة المالية الأعمال التى تنفذ فى مجال مقاومة المحاصيل للأمراض، وانتاج مواد الغرس الخالية من الفيروسات، وتنفيذ مدونة السلوك الخاصة بتوزيع المبيدات واستعمالها، مما يوفر خطوطا توجيهية بشأن جميع جوانب استخدام المبيدات. وتستخدم أموال البرنامج العادى فى تشجيع البلدان على وضع استراتيجيات متكاملة، على حين تستخدم الموارد من خارج الميزانية لدعم الأنشطة الميدانية.

٦١ - ويؤدى اتباع نظم ما بعد الحصاد غير الكافية الى حدوث خسائر فادحة مما يزيد من صعوبة تحقيق التنمية القابلة للاستمرار من موارد معينة. ويساعد " برنامج عمل المنظمة لتلافى خسائر الأغذية" البلدان فى التخطيط متعدّد الاختصاصات وفى تنفيذ البرامج من أجل الحد من هذه الخسائر عن طريق ايفاد البعثات الاستشارية وبعثات صياغة المشروعات، والتدريب والمطبوعات. وتشمل بقية النشاطات تحسين تصنيع الأغذية وتقنيات الصيانة والتخزين. وتبذل الجهود الآن للنهوض بهذه النشاطات من خلال آليات التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية بهدف ضمان استمرارية المعونة الفنية والجهود الانمائية. وسوف تنشأ شبكة تعاون فنى خلال هذه الفترة المالية بين بلدان غرب أفريقيا للقضاء على خسائر مابعد الحصاد فى محاصيل الجذور والدرنات.

٦٢ - ويمكن لتقنيات الميكنة الزراعية غير المركزية والمحققة لفعالية الطاقة، أن تسهم فى تحقيق التنمية القابلة للاستمرار. وتشتمل نشاطات المنظمة على وضع استراتيجيات الميكنة الزراعية الملائمة، واستحداث التقنيات الهندسية المناسبة واعداد مواد التدريب لتدريب الحدادين وأصحاب الحرف الأخرى فى القرية. وتبذل الجهود الآن لادخال التحسينات على التقنيات التقليدية الخاصة بتصنيع الأغذية، وتصنيع البذور الزيتية والمحاصيل النقدية، وانتاج الدقيق المحلى والمركب. وفيما يتعلق بتكنولوجيا حيوانات الجر، تنصب أعمال المنظمة فى هذا المجال على تحسين حيوانات الجر والأدوات والمعدات اللازمة للانتاج الحيوانى والتصنيع على مستوى المزرعة. وتشتمل النشاطات الميدانية على تشجيع التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية فى مجال طاقة حيوانات الجر فى اقليمى أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادى.

٦٣ - وتسهم التقنيات التى وضعت لصيانة مصادر الطاقة الجديدة والمتجدّدة واستخدامها اسهاما مباشرا فى التنمية القابلة للاستمرار. ويجرى الآن تشجيع التقنيات الخاصة

بزيادة كفاءة حطب الوقود، وبدائل الوقود عن طريق البرنامج الاقليمى لتنمية الطاقة المستمدة من الخشب على سبيل المثال فى آسيا/المحيط الهادى. وتقدم المعونة الى البلدان فى مجال تحسين التقنيات الخاصة بصناعة الفحم النباتى والطاقة التجارية المستمدة من الخشب، مثل توليد الكهرباء بصورة لا مركزية للأغراض الصناعية ولاستخدامات المجتمع المحلى. ويتواصل انتاج الغاز الحيوى باستخدام المخلفات والبقايا العضوية من خلال منهج متكامل كما هو الحال فى شبكة الغاز الحيوى فى آسيا والمحيط الهادى، وشبكة الطاقة الريفية فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى. وتبذل الآن محاولات للنهوض بتغويز فضلات الأخشاب والمخلفات الزراعية لتشغيل آلات الاحتراق الداخلى. وتمتد هذه النشاطات الى تنمية وتطوير مصادر الطاقة المتجدّدة، مثل نظم الطاقة الشمسية والطاقة المستمدة من الريح والتى يمكن أن تسهم فى انتاج الأغذية، وفى التصنيع والحفظ، وفى الصناعات الريفية.

٦٤ - ولا تزال طرق جمع الأخشاب بصورة غير اقتصادية ومضرة بالبيئة تسبب مخاطر بيئية. وتجرى الآن دراسات الحالة عن التكنولوجيا الوسيطة لجمع الأخشاب الاستوائية مع التركيز بوجه خاص على الفاقد من الأخشاب والآثار البيئية الضارة. وتجرى الآن عمليات رائدة لقطع الأخشاب تستخدم مثل هذه التقنيات بالاضافة الى توفير التدريب المرتبط بذلك من خلال المشروعات الميدانية. ويولى مزيد من الاهتمام الى ادخال التكنولوجيا على نطاق محدود فى الصناعات الحرجية عن طريق المشروعات الميدانية. وتجرى الدراسات الآن عن سبل التقليل من الفاقد من الأخشاب فى الغابات وفى الصناعات الحرجية.

مكافحة التلوث

٦٥ - ان الاكثار من استخدام المبيدات مصدر رئيسى للتلوث فى مجال الزراعة فى بعض الأقاليم. ففى عام ١٩٨٥، أصدرت المنظمة مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستعمالها بغية التقليل الى أبعد حد من المخاطر البيئية على الصحة، من جراء الاستخدام المفرط أو الخاطئ للمبيدات. وتساعد المنظمة البلدان على تنفيذ المدونة ورصدها. وقد اتخذت الترتيبات لاعداد عدد من الخطوط التوجيهية الفنية بشأن بعض الموضوعات مثل " التطبيقات السليمة لاستخدام المبيدات" و " التخلص من الكميات الضخمة من مخلفات المبيدات" و " تلافى تلوث المياه الجوفية" .

٦٦ - ومن مجالات التعاون بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وسائر وكالات الأمم المتحدة تحليل الآثار الناجمة عن الملوثات على مصايد الأسماك البحرية والأحياء المائية والنهوض بهذه المصايد. وتقدم المنظمة الدعم الفنى الى البرنامج الاقليمى للبحار التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والى جماعة الخبراء المشتركة بشأن الجوانب العلمية للتلوث البحرى. ويجرى أيضا رصد مشاكل تلوث المياه عن طريق مجموعات العمل الخاصة التابعة للعديد من الأجهزة الاقليمية لمصايد الأسماك التابعة للمنظمة، على حين يجرى الآن اعداد الخطوط التوجيهية لتشريعات وقاية البيئة البحرية .

٦٧ – ويمثل التلوث الكيميائى والميكروبيولوجى للأغذية جانبا من الجوانب التى تثير القلق. فمخلفات الزراعة (كالمبيدات، والكيماويات التصنيعية، والعقاقير والمضافات) الى جانب السموم الفطرية الناشئة عن نمو العفن مسؤولة عن طائفة واسعة من المشاكل الصحية والتجارية. وتقدم المنظمة المساعدة الى البلدان فى مجال تلافى أو مكافحة تلوث الأغذية عن طريق برامج الرصد والاشراف داخل اطار نظم الرقابة القطرية على الأغذية وحماية المستهلك. ويجرى تدريب الموظفين القطريين فى مجال التفتيش على الأغذية والتأكد من سلامتها باستخدام أساليب التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية. وتقدم المنظمة الخدمات الى لجنة الخبراء المعنية بالاضافات والملوثات الغذائية المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الدستور الغذائى التى تحدّد المعايير والخطوط التوجيهية لسلامة الأغذية وخلوها من المواد الكيماوية والمواد السامة. وتتعاون المنظمة مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فى البرنامج الدولى لرصد ملوثات الأغذية، ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى مجال التلوث بالنويات الاشعاعية.

الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٦٨ – يعتبر الرصد المنتظم للفقر فى الريف وللسياسات والتدابير الرامية الى التخفيف من حدته عنصرا من العناصر المستمرة فى متابعة أعمال المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية. وسوف تتعاون البعثات المشتركة بين الوكالات المنبثقة عن المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية خلال هذه الفترة المالية مع ستة بلدان فى وضع استراتيجيات وسياسات التنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر، مع ايلاء الاهتمام كذلك الى المسائل البيئية.

٦٩ – وتسعى المنظمة الى ادماج العناصر السكانية فى البرامج الخاصة بها مثل تخطيط الأغذية والزراعة، وفى مشروعاتها الميدانية ذات الصلة بالتنمية الريفية، وغابات المجتمع المحلى، ودور المرأة فى التنمية، وشباب الريف والارشاد الزراعى، وغالبا مايحدث ذلك بمعونة صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية. ويجرى ادماج عناصر توعية السكان فى مشروعات الارشاد الزراعى وفى حلقتين دراسيتين عمليتين قطريتين خلال هذه الفترة المالية، كما تستحدث هذه العناصر فى برامج شباب الريف لدى بعض البلدان.

٧٠ – ويمكن أن تنجم عن حيازة الأراضى آثار سلبية على التنمية القابلة للاستمرار، وذلك أولا من خلال حرمان أعداد كبيرة من المزارعين من الحصول على الأرض مما يزيد من تفاقم ظاهرة الفقر فى الريف، وثانيا حرمانهم من حوافز الحيازة اللازمة لضمان الانتاجية والاستمرارية فى المدى البعيد. وتوفر نشاطات المنظمة فى هذا الصدد المعونة الى البلدان فى مجال الدراسات الخاصة بنظم الحيازة كأساس لصياغة السياسات الزراعية، بما فى ذلك الدراسات التى تجرى خلال هذه الفترة المالية عن المزارع الصغيرة وظاهرة

المعدمين فى أمريكا اللاتينية، ورصد التغيرات التى تعترى نظم الحيازة العرفية فى أفريقيا. وتقدم المساعدة الى البلدان فى مجال صياغة سياسات وبرامج الاصلاح الزراعى، ووضع التشريعات الملائمة وكذلك فى مجال تخطيط برامج ومشروعات استيطان الأراضى وتنفيذها.

٧١ - وتولى المنظمة اهتماما خاصا لادماج المرأة فى برامج انتاج الأغذية والمحاصيل النقدية، والانتاج الحيوانى والحرجى. أما الأعمال المتعلقة بدور المرأة فى نظم الأغذية فتشمل بحث مشاكل الانتاج التى تجابهها المرأة فى ظل النظم الزراعية والاجتماعية المتباينة، مع التركيز على انتاج المواد الغذائية الأساسية المقاومة للجفاف، وعلى الأصناف الزراعية غير المستغلة بالدرجة الكافية التى تجود زراعتها فى ظروف الجفاف، وكذلك على الأساليب التقنية الملائمة. وحيث أن المرأة غالبا ماتعتمد على الغابات فى الحصول على الغذاء والوقود، فان المشروعات الحرجية تدمج هذا العنصر فى عملها، على حين يساعد برنامج الاقتصاد المنزلى المرأة الريفية على الأخذ بأسباب التقنيات الموفرة للطاقة. وتعيد البرامج الخاصة بادماج المرأة فى التنمية والارشاد الزراعى توجيه أنشطتها صوب زيادة أهمية خدمات الارشاد الزراعى وتوسيع نطاقه بحيث يشمل المزارعات.

٧٢ - وحيث أن التأثيرات التى تنال من الموارد الشحيحة والمتناقصة هى فى التحليل النهائى من صنع الانسان، فان مشاركة السكان فى صيانة الموارد وفى نشاطات التنمية الزراعية والريفية يعتبر عنصرا أساسيا فى تحقيق التنمية القابلة للاستمرار. وطبقا لمقررات المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية، تسعى المنظمة الى ادخال مشاركة السكان فى جميع برامجها ومشروعاتها ذات الصلة. ويجرى الآن تنفيذ مشروعات رائدة بموجب برنامج المشاركة السكانية فى أكثر من ١٣ بلدا، فى الوقت الذى أدخلت فيه بنجاح هذه المشاركة فى المشروعات الحرجية ومشروعات مصايد الأسماك. وقد وضعت الخطوط التوجيهية الخاصة بمشاركة السكان فى مشروعات التنمية الريفية موضع الاختبار عن طريق دراسات الحالة التى أجريت وفى حلقتين دراسيتين عمليتين عقدتا فى أفريقيا وآسيا. وسيجرى تقييم عنصر التكرارية الذى تنطوى عليه مناهج المشاركة، على حين سيجرى تطبيق مناهج المشاركة فى الرصد والتقييم، مع ايلاء اهتمام خاص الى عملية ربط هذه النشاطات بالمنظمات غير الحكومية.

٧٣ - وللبرنامج الأمن الغذائى فى المنظمة أبعاد دولية واقليمية وقطرية وأسرية. فعلى المستوى الدولى، فان لجنة الأمن الغذائى العالمى، التى تقدّم المنظمة لها خدمات الأمانة، تعالج الكثير من المسائل المتعلقة بالأمن الغذائى وقابليته للاستمرار. وسوف تواصل البعثات المعنية بسياسات الأمن الغذائى وبرمجته عملها بموجب خطة معونات الأمن الغذائى، كما سيستمر تقديم المعونة الفنية لدعم النشاطات المترابطة فى مجال الانتاج والتخزين والتسويق التى تلائم الظروف المحلية. وستجرى دراسات خلال هذه الفترة المالية

عن المزايا النسبية لمختلف التدابير بما يضمن حصول الفقراء والمجموعات الحساسة على الأغذية. وستجرى عملية تقييم مستمرة لدور الأغذية الأساسية التقليدية فى الأمن الغذائى، ولعملية الرصد الأوسع نطاقا للسياسات القطرية المتعلقة بالأغذية.

٧٤ - وتنطوى الكفاية التغذوية على أهمية خاصة بالنسبة للتنمية القابلة للاستمرار، وهذا ما أكدته أيضا الهيئة العالمية للبيئة والتنمية. وتشتمل سياسات المنظمة فى هذا الصدد على النهوض بالوضع التغذوى للسكان من ناحية، وتلافى حالات النقص التغذوى وتلوث الأغذية من ناحية أخرى. ويجرى ادماج الاعتبارات التغذوية فى سياسات وتخطيط تنمية الأغذية والزراعة، وكذلك فى المشروعات الميدانية الخاصة بالتنمية الزراعية والريفية. وتشتمل النشاطات التى تنفذ خلال هذه الفترة المالية على ادماج المؤشرات التغذوية فى نظام المعلومات الجغرافية المشترك بين مصالح المنظمة، وعلى ايفاد البعثات الاستشارية لتخطيط سياسات الأغذية والتغذية واعداد الخطوط التوجيهية المتعلقة بالجوانب التغذوية فى المشروعات الزراعية والسمكية والحرجية، وفى برامج التدخل التغذوى لمصلحة المجموعات الحساسة. وسوف تدعم النشاطات السالفة بأعمال التدريب. ويولى اهتمام أيضا الى تحسين التغذية داخل اطار نظم الزراعة الحالية عن طريق انتاج المحاصيل التقليدية الغنية بفيتامين " أ" . ويستمر الاشراف على التغذية واتخاذ الاجراءات للقضاء على تلوث الأغذية كجزء من البرنامج.

٧٥ - ومن زاوية التحليل والتخطيط الاقتصاديين، سوف يساعد ما استجد من ايلاء الاهتمام للتخطيط المركزى، فى زيادة الاهتمام بالقضايا السكانية وبجوانب البيئة والطاقة على المستوى المحلى. ويجرى الآن اعداد مواد التدريب من أجل ادماج اهتمامات البيئة والطاقة الريفية فى تخطيط الزراعة والتنمية الريفية وبصفة خاصة على مستوى المنطقة والمشروع .

نقل وتبادل المعلومات

٧٦ - تعقد المنظمة دورات التدريب وتوزع المعلومات الفنية عن الموضوعات ذات التأثير المباشر على التنمية القابلة للاستمرار. وقد أنشأت قواعد للبيانات وشبكات للمعلومات عن الزراعة ومصايد الأسماك والغابات، حيث تقدم هذه البيانات والمعلومات الى البلدان وبقية الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة كأساس لتخطيط البيئة والتنمية وصيانتهما. ويجرى استكمال ذلك بالمعلومات الفنية المستقاة من تقييم قاعدة الموارد الطبيعية. وهذا الجمع للمعلومات وتبادلها يشتمل على القيام بنشاطات مشتركة متعددة التخصصات مع الوكالات الأخرى فى بعض المجالات مثل جوانب المحافظة على الصحة فى تنمية المياه (بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية)، والتعاون الدولى فى الأرصاد الجوية الزراعية (منظمة الأرصاد الجوية العالمية) وفى المعلومات عن تلوث الأغذية (مع منظمة الصحة العالمية) وفى المعالجة الاشعاعية (مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية) .

٧٧ - ويستمر توزيع المعلومات الفنية المتعلقة بجوانب التنمية القابلة للاستمرار الداخلة فى النطاق الموضوعى للاختصاص الفنى للمنظمة كجزء من البرامج الجارية. وتقدم المعلومات والخطوط التوجيهية عن صيانة التربة وادارتها عن طريق نشرات التربة الصادرة عن المنظمة. وتصدر خلال الفترة المالية الحالية نشرات عن " صيانة التربة والمياه فى المناطق شبه القاحلة، وصيانة التربة فى المناطق الاستوائية الرطبة"، ويقدم ملف معلومات يحمل عنوان صيانة التربة من أجل الانتاج الزراعى القابل للاستمرار مطبوعات تعليمية ومجموعات من الشرائح المصورة ومواد للفيديو فى اطار موضوع حافظ على الأرض وانتج المحاصيل. ويجرى الآن اصدار العديد من المواد التعليمية عن صيانة الغابات، مثال " أدلة صيانة التربة" والشرائح الفلمية المناسبة. وتقدم المعلومات الفنية عن البيئة من خلال نشرة المنظمة عن "البيئة والطاقة" .

٧٨ - وتقدم التوعية البيئية فى بعض الأحيان من خلال مشروعات الارشاد الزراعى، كما هو الحال فى مشروع برنامج التعاون الفنى عن " ارشاد المجتمع المحلى فى مجال وقاية البيئة والنهوض بها" فى اندونيسيا. ويجرى بالمثل اعداد كتيب عن التوعية البيئية لزامبيا فى اطار مشروع ميدانى. وقد بدأ ادراج الاعتبارات البيئية فى مناهج التعليم الزراعى والحرجى، وكذلك ادراج البحوث الفنية ومواد التدريب التى تصدر لأغراض التعليم الحرجى والارشاد الزراعى. ويقدم التدريب الخاص بالجوانب البيئية (مثل الاستخدام السليم للأراضى) عن طريق مشروعات استخدام الأراضى ومشروعات خصوبة التربة، وكذلك عن طريق المحاصيل والأراضى العشبية، والغابات، والمشروعات الزراعية والحرجية، والمشروعات الحرجية الخاصة بالمجتمع المحلى. وتقدم مشروعات الارشاد الزراعى والمشروعات الخاصة بالمرأة تدريبا مناسبا عن السكان والبيئة، واستخدام الأراضى والجوانب المتعلقة بالطاقة فى عملية التنمية.

الخلاصة

٧٩ - لا يزال مفهوم التنمية القابلة للاستمرار فى مرحلة التطوير، ويحتاج الأمر الى المزيد من العمل التحليلى لترجمة هذا المفهوم الى سياسات وبرامج عملية وتنفيذية فى مجالات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك. ويجرى الآن اتخاذ الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه عن طريق ادراج فصل خاص به فى حالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٨٨ عن الزراعة والتنمية الريفية القابلتين للاستمرار. وسوف يعيد الفصل تقييم الأعمال الماضية والحاضرة التى قد أسهمت، أو يمكن أن تسهم، فى تحقيق التنمية القابلة للاستمرار وذلك فى ضوء الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الهيئة العالمية للبيئة والتنمية والبرنامج متوسط الأجل للبيئة على مستوى المنظومة .

٨٠ - وقد أصدرت الأجهزة الرياسية فى المنظمة توجيهاتها بشأن السياسات فى مختلف ميادين العمل، وتكوّن هذه التوجيهات فيما بينها برنامجا للتنمية القابلة للاستمرار.

وعلى ذلك يجرى توسيع نطاق برنامج الموارد الطبيعية فى المنظمة لكى يتضمن تركيزا خاصا على القابلية للاستمرار.

٨١ - وتحتاج التنمية القابلة للاستمرار الى الموارد البشرية والى المؤسسات القادرة على دفع عجلة التنمية فى الاتجاهات المطلوبة. ولذلك تولى المنظمة مزيدا من الأهمية الى تنمية الموارد البشرية عن طريق نشاطات التدريب ، كما يتضح مما تقدم، وتقوم بتطوير شبكات وآليات التعاون الفنى فيما بين البلدان النامية لمساعدة البلدان على المحافظة على استمرار الجهود الانمائية عن طريق مؤسساتها الخاصة .

٨٢ - ولما كان مفهوم التنمية القابلة للاستمرار هو مفهوم متعدد القطاعات والتخصصات بطبيعته ، فانه ينبغى التعامل معه بأسلوب متكامل. ويجرى تنسيق أعمال البيئة التى تتولاها المنظمة فيما يتعلق بالتنمية القابلة للاستمرار من خلال مجموعة العمل المشتركة بين المصالح المعنية بالبيئة والطاقة ، والتى يوجد فيها ممثل عن كل مصلحة كذلك فان الكثير من المجالات الأخرى، التى أكدت الهيئة العالمية للبيئة والتنمية أنها من العناصر الضرورية فى التنمية القابلة للاستمرار، فتنسق من خلال مجموعات عمل متعددة التخصصات ومتعددة الأقسام مثل مجموعة العمل المشتركة بين المصالح المعنية بتخطيط استخدام الأراضى، واللجنة المشتركة بين المصالح ومجموعة العمل المشتركة بين الأقسام المعنيتين بالتنمية الريفية ، ومجموعة العمل المشتركة بين المصالح المعنية بدور المرأة فى التنمية ، ومجموعة العمل المشتركة المعنية بالتدريب. وستواصل مجموعات العمل المشتركة بين الأقسام ومجموعات العمل المشتركة بين المصالح عملها كآليات متعدّدة التخصصات يمكن من خلالها زيادة تطوير مفهوم التنمية القابلة للاستمرار وترجمته الى نشاطات تنفيذية فى برامج ومشروعات البرنامج العادى، والممولة من خارج الميزانية .

٨٣ - وهناك تعاون وثيق بين المنظمة وبين برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن القضايا البيئية يتمثل أساسا فى النشاطات المشتركة للبرامج والمشروعات، والمشاركة فى اعداد البرنامج الثانى متوسط الأجل للبيئة على مستوى المنظومة. كما تتعاون المنظمة مع اليونسكو فى اطار برنامج الانسان والمجال الحيوى، وتتعاون تعاونا وثيقا مع المنظمات غير الحكومية فى مجال البيئة ، وبصفة خاصة مع الاتحاد الدولى لصون الطبيعة والموارد الطبيعية. أما تفاصيل تعاون المنظمة النشط مع سائر وكالات منظومة الأمم المتحدة (منظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأرصاد الجوية العالمية ، ومنظمة العمل الدولية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى) فى كل واحد من التخصصات العديدة ذات الصلة بالتنمية القابلة للاستمرار، فترد فى الأقسام المعنية من هذا التقرير. وستبذل المحاولات لزيادة التعاون بين الوكالات وبصفة خاصة من خلال " المختصين المعنيين بشؤون البيئة" وآلية لجنة التنسيق الادارية بغية تحقيق التنمية القابلة للاستمرار .